



توثيق الحديث النبوي الشريف الإمام البخاري.. نموذجا

الإمام البخاري اعترف له علماء عصره بالدقة وصدق المنهج ومخافة الله في عمله..
والإمام مسلم اهتم بجمع الصحيح من الحديث والتنقل بين البلدان الإسلامية في سبيل ذلك



بقلم:
د. يعقوب يوسف الغنيم

وتعليقا على ذلك فإن من المهم أن نذكر النقاط التالية:

أولا: يشكك البعض في الأحاديث التي وردت في الجامع الصحيح للبخاري بدعوى أنها كثيرة، وأن سنوات عمر جامعها لا تكفي لجمعها، وهذا يرد عليه عصره من علماء وطلاب علم، فكلهم يشهد على قدرة ذاكرته.

وعلى نأيه خلال حياته في جمع الحديث النبوي الشريف مع التأكد من صحة نقله من مصدره، وإذا كنا قد ذكرنا عدد ما ورد في كتابه من الأحاديث فإنه من المهم أن نذكر هنا أن جملة الأحاديث التي كانت بين يديه ولم يقم بتضمينها الكتاب رغبة منه في الاحتياط كانت ستمائة ألف حديث.

ولا شك في أن المشككين يقصدون بما ذكره أحد أمرين هما:

– أن رسول الله ﷺ لم يقل كل ما ورد في كتاب البخاري لأنه كثير في هذا الكتاب، وأنهم يستكثرون على رسول الله أنه قال كل ذلك، وهذا لتعليل سقيم؛ لأنه ﷺ صاحب دعوة كُتف بتبليغها إلى الناس كافة، منذ أن أبلغ بالوحي، وأمره الله سبحانه وتعالى بأن ينذر عشيرته الأقربين إلى أن قال له بعد ذلك: فاصدع بما تؤمر فعدّ بدعوته الناس كلهم.

لقد كان مرشداً وهادياً للناس جميعاً، استمر على ذلك منذ كان عمره أربعين سنة إلى أن توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة، وهو يجالس الناس، ويتحدث إلى المسلمين جميعاً، ويجب عن أسئلتهم، ويبدأهم بالتوجيه والنصح فينبغون عنه كل ذلك ويحفظونه ويتداولونه بينهم، ولم تكن كل الأحاديث طويلة بل إن أكثرها من القصص، ولكنها كانت كافية لمن يريد أن يعلم أمور دينه، وبخاصة أن رسول الله ﷺ قد قال: «أوتيت جوامع الكلم»، وهذا من الأدلة على أن ما جاء من الأحاديث – وإن كان كثيراً – فهو دون شك – مما تحدث به رسول الله وأنه بما تناوله من موضوعات يؤكد ذلك.

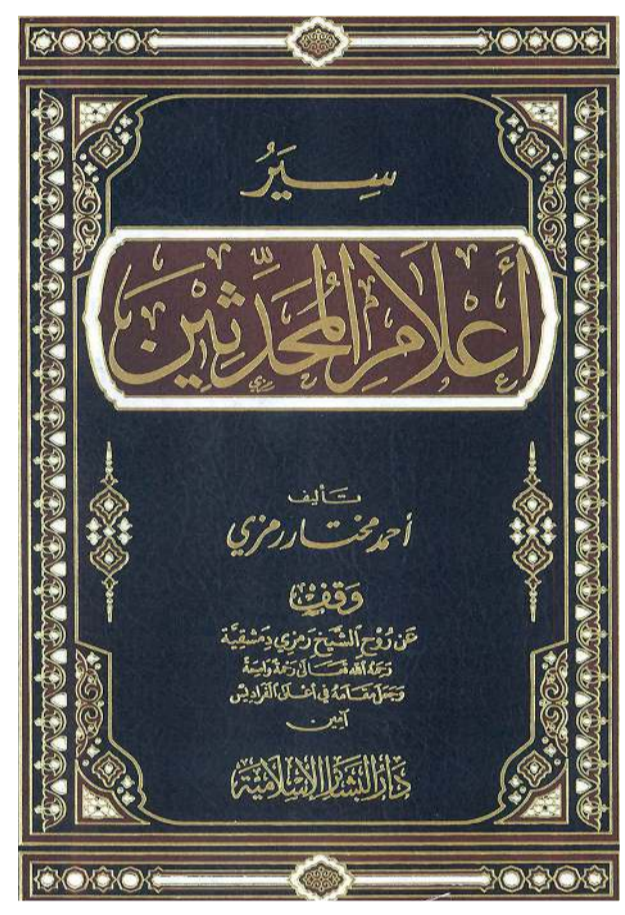
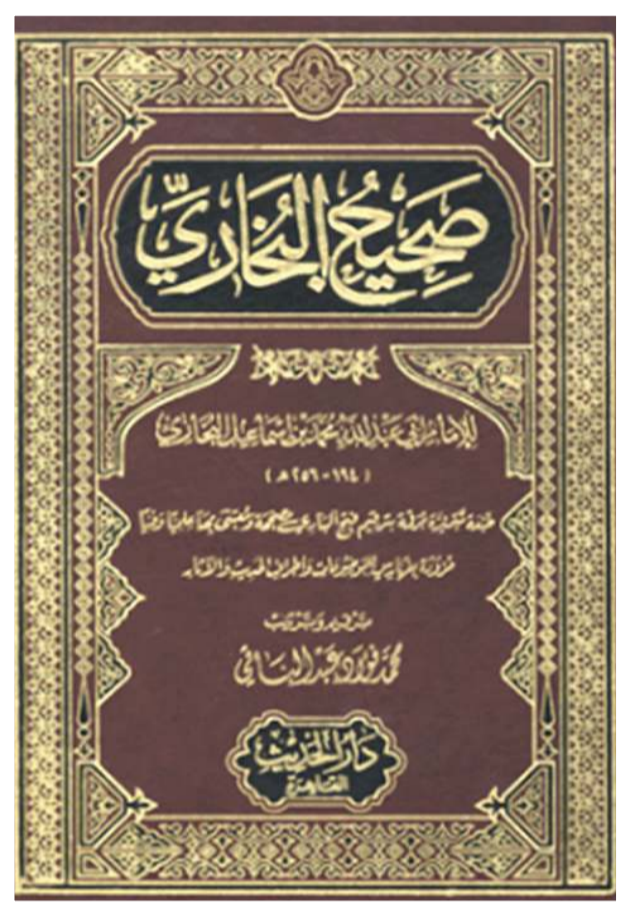
وإذا أردنا أن نقدم شيئاً مما يشير إلى ذلك فإننا نلتفت قليلاً إلى كتاب جوامع السيرة لابن حزم، فنراه يقدم بياناً باسماء الصحابة الذين رووا الحديث عن رسول الله ﷺ، فيذكر منهم من حفظ الألف والتدرج حتى يذكر من حفظ حديثاً واحداً لم يزد عليه، وهذا لأن وجود الأثر في صورة دائمة بالقرب من مجالس النبي يكفي لسماع كثير مما يقول وأن وجود الآخرين في تلك المجالس الشريفة كان في فترات متقطعة لم تكنهم من الحفظ. ونحن لا نشك في أن أولئك الرجال (المكثرون منهم والمقلون) كانوا أمناء على الحديث الذي سمعوه من الرسول الكريم، وكانوا يفتشون الله عز وجل فلا يخلعون أنفسهم وزر إضافة شيء من عند أنفسهم. ثانياً: لم يكن الإمام البخاري جالساً في بيته يكتب الحديث مما يأتي إليه من الناس بل كان كثير الترحال في سبيل عملة هذا، وإذا عرفنا عدد الرجال الذين لقيهم من حملة الحديث ومن العلماء إضافة إلى كثرة رحلاته في سبيل ذلك نعرفنا أن العدد الذي رصده من الأحاديث في كتابه الجامع الصحيح يعد من غرابة فيه.

ولقد قال عن رحلاته: «دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقيمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع الحديثين».

وفي فترة من فترات حياته رأى أن من الخير له أن يعود إلى مسقط رأسه بخارى، وقيل في ذلك: «فخرج من نيسابور عائداً إلى بخارى وأحفظ الناس بمقدمه، ونصبت له القباب على فرسخ من البلد (ثلاثة أميال)، واستقبله أهلها جميعاً، ونفروا عليه الدرهم والدينار كما جرت عادتهم». وإذا كان البعض قد استغرب حجم إنجازه في كتابه هذا وفي مجمل مؤلفاته الأخرى، فإن هذا – أيضاً – مما لا غرابة فيه، لأن علماء الأمة كانوا يعلمون مقادير السؤالية المطروحة عليهم تجاه دينهم ولغتهم وتاريخهم، فكانوا يسهرون الليالي، ويمضون كل أوقاتهم في الدراسة والتدريس وفي الكتابة التي أتقنت بسببها هذه الكونز التي تزخر بها (مخطوطة) مكتبات العالم.

ونحن حينما نريد الاستدلال على جهودهم العظيمة هذه، فإن من المهم أن نذكر عالماً موسوعياً ذائع الصيت هو جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المتوفى في شهر شعبان لسنة 711هـ فقد ألف كتاباً غابياً في الأهمية أطلق عليه عنوان: «لسان العرب»، وقد طبع في عدة طبعات فيما يزيد على خمسة عشر مجلداً من الحجم الكبير. وهو وإن كان قصده من تأليف هذا الكتاب هو أن يكون قاموساً لغوياً، فقد تنسرق فيه إلى أمور كثيرة تشمل علوم العربية وتفسير القرآن والحديث وقنون الأدب. ولم يشكك أحد فيما ورد في هذا الكتاب ولا في مؤلفه، لأن المشككين الذين ذكرناهم فيما سبق كان همهم هم كل ما يتعلق بالحديث النبوي، لكي يصلوا بذلك إلى هدم الدين برمته.

وفي النهاية فإنني لا بد أن أعطي الحق في الفناء لرجل خدم الحديث الشريف خدمة علمية فائقة، ندر أن نجدنا عند أحد في عصرنا الحاضر وهو الشيخ أحمد مختار رمزي الذي أصدر من تأليفه كتاب: «سيرة أعلام الصالحين» الذي جاء متكافئاً في بابه جزاءه الله خيراً. وأتمنى على كل من يهيمه هذا الموضوع أن يعود إلى هذا الكتاب الذي لا غنى عنه لمن يريد أن تطمن نفسه عندما يطلع على الحقائق.



- الشيخان اعتماداً على رواة يوثق بهم لذا فإن من نتيجة ذلك أن يطمن المسلمون إلى ما ورد في صحيحهما
- الله حفظ كتابه وحديث رسوله ﷺ بأن قبض له من يجمعه ويوثقه في رواته وعلماء الحديث كشفوا زيف 'الموضوعة'
- النبي ﷺ أذن لأصحابه بكتابة ما يسمونه منه فزال ما كان يخشاه ﷺ على أمته من الخلط بين القرآن الكريم وحديثه إليهم
- خامس الخلفاء الراشدين وجه لجمع الأحاديث النبوية.. والبخاري كان أول من اتجه إلى الاقتصر على ذكر الصحيح فقط
- البخاري عُرف بالورع والصدق وسماحة النفس والتواضع وحسن العبادة وطلب العلم وعرض كتابه على كبار علماء عصره
- المشككون في صحيح البخاري هدفهم الوصول إلى التشكيك في أحاديث الرسول ﷺ كلها والتقليل من السنن

وكان جامعو الأحاديث قبله يذكرون الأحاديث بإسنادها إلى الذين يتناقلونها عنهم، دون تمييز بينهم اعتماداً على أن المستمع يستطيع أن يميز الرواي الصادق عن غيره بمجرد سماع الأسماء التي يُسند إليها أي حديث، ولأن الوقت قد تأخر، ولم يعد في استطاعة الناس التمييز بين الرواة فقد هدى الله الإمام البخاري إلى عمل جليل حين اقتصر في إيراد الأحاديث على الصحيح منها الموافق من رواته.

□□□
وتعود هنا إلى الحديث عن الإمام البخاري. وكنا – في البداية – قد تحدثنا عنه حديثاً مجملاً، ولكنه يستحق منا مزيداً من ذكر ما يتعلق به جزءاً ما قام به من خدمة الحديث الشريف. كان الإمام الجليل محمد بن اسحق بن خزيمة صاحب اشتغال بالحديث وكان ثقة عظيم القدر بين العلماء، وله كتاب الصحيح من الحديث، ولكنه لم يبق منه إلا ما طبع تحت عنوان «التوحيد». وقد ذكره الذهبي في كتابه: سير أعلام النبلاء فقال: «لابن خزيمة عظمة في النفوس، وجلالة في القلوب، لعلمه ودينه، واتباعه الشئمة». وهذا الذي ذكره الذهبي يدل على قيمة ابن خزيمة العالية بين علماء عصره، وبإتالي فإن الشهادة التي يدلي بها ذات مقام كبير. فقد شهد ابن خزيمة للبخاري فقال: «ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل»، وللتفصيل عنه: فإنه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المولود في اليوم الثالث عشر من شهر شوال لسنة 194هـ والمتوفى في غرة شهر شوال لسنة 256هـ وكان من أهم رجال الحديث، وله دراية تامة بعلوم الرجال والجرح والتعديل والعلل، وله مؤلفات تزيد على أربعة وعشرين مؤلفاً أهمها: صحيح البخاري المشهور.

وكان ممن عرف بالورع، والصدق وسماحة النفس والتواضع وحسن العبادة. كان حريصاً على طلب العلم وبخاصة الحديث الشريف، وكان حريصاً على عدم الإساءة إلى أحد من الناس، حتى وهو يرعى من لا يستحق أن يأخذ قوله، فهو لا يقول عنه إلا: أتركوه، أنكروه الناس، وإذا وجد من بالغ في الكذب قال عنه: فيه نظر. ولا ينطق بلفظ كذاب عن هذا الذي جاء بقول منكر. وإذا نظرنا إلى كتابه «صحيح البخاري» أو «الجامع الصحيح» كما سماه، وجدناه يضم 7275 حديثاً، اختارها من بين عدد كبير من الأحاديث التي جمعها خلال سنتي حياته، ورحلاته في طلب ذلك.

وقد عرض كتابه هذا على عدد من كبار علماء عصره منهم الإمام أحمد بن حنبل والإمام يحيى بن معين وغيرهما فما منهم إلا من أشاد بما صنع، وشكر له هذا العمل الموثوق به.

ولكن مما يؤسف له أن هذا العالم الذي شهد له كل من جلس إليه واستمع إلى علمه، أو قرأ عليه شيئاً مما كتب، لا ينال عند بعض الناس ما يستحقه من تجميل واهتمام، بل إنهم ليشتكون في صحيحه، وذلك لكي يصلوا إلى التشكيك في حديث رسول الله ﷺ كله، وهذا هو الضلال المبين.

وأمكنهم ذلك أن يميزوا بينهما، فزال ما كان النبي يخشاه على أمته من الخلط بين القرآن الكريم وحديثه إليهم.

وترى في مسألة الإذن في كتابة الحديث ما قاله عبدالله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما. وقد وردنا حديثه هذا عن طريق رواة ثقة، ونصه: «كنت أكتب كل شيء اسمعه من النبي ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء اسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأمرنا بإصبعه إلى فيه (فمه) فقال: «أكتب»، فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق».

ونرى – أيضاً – في الصحيحين أن رجلاً يدعى أبو شاه اليماني التمس من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح، فقال: «أكتبوا لأبي شاه».

وجاءنا في هذا المجال – أيضاً – ما يقرأه القارئ في كتاب «سنن الترمذي» والترمذي هو: محمد بن عيسى المتوفى سنة 279هـ وكان عالماً بالحديث موثقاً به، والنص الذي نعنيه هو: «أن رجلاً من الأنصار كان يجلس إلى رسول الله ﷺ، فيسمع منه الحديث، فيعجله ولا يحفظه، فنشأ إلى رسول الله ﷺ حاله، فقال له الرسول: «استعن بييميك»، وأوما له بيده الكريمة إلى الخبط.

ولقد ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم صاروا يكتبون الأحاديث بعد الإذن بذلك وهذا يكون بأيديهم أو بأيدي أبنائهم أو من يتطوع لهم بالكتابة، وقد أحصى عدد الذين كتبوا الأحاديث من الصحابة فكان عددهم اثنين وخمسين صحابياً. ومن الجدير بنا ذكره أن الخلافة الأموي عمر بن عبدالعزيز (تولى الخلافة منذ سنة 717هـ حتى سنة 720هـ) الذي كان يطلق عليه لقب: خامس الخلفاء الراشدين لما اتصف به من دراية وعلم ومخافة الله سبحانه في كل ما اتخذه من قرارات، أرسل إلى ولاته في كافة الأمصار، وإلى كبار العلماء بها، يطلب منهم جمع أحاديث رسول الله ﷺ. ثم شاع بعد ذلك تدوين الحديث الشريف. وكان الذين تولوا مسألة التدوين في البداية من العلماء الثقة، يكفي أن نذكر منهم: عبدالله بن المبارك المتوفى في سنة 181هـ.

– محمد بن اسحق المتوفى سنة 151هـ
– مالك بن أنس المتوفى في سنة 179هـ
– سفيان الثوري المتوفى في سنة 161هـ
– الليث بن سعد المتوفى في سنة 175هـ وغيرهم...

وقد وصل إلينا من مؤلفات هؤلاء كتاب الموطأ لمالك بن أنس، وقد طبع مراراً، وطبعته منه صورة لمخطوطة له كتب في الكويت سنة 1682م، قام مركز البحوث والدراسات الكويتية بنشرها: ثم جاء العصر الذهبي لتدوين الحديث، وهو عصر امتد منذ سنة 200هـ إلى سنة 300هـ ودون أن ندخل في التفصيل فإن الإمام البخاري المتوفى في سنة 256هـ كان أول من اتجه في جمع الأحاديث النبوية نحو اتجاه جديد. وذلك بأن اقتصر على ذكر الحديث الصحيح فقط،

دعاني إلى كتابة هذا الموضوع ما تم تداوله بين بعض الفئات هنا حول التشكيك فيما ورد من أحاديث رسول الله ﷺ، وزاد اهتمامي بهذا الأمر عندما تبين لي أن عدداً من الناس صاروا لا يعتمدون على كل ما ورد في كتب الحديث الصحيحة، ويكتفون على حد قولهم بالقرآن الكريم.

ولما كان هذا الرأي – دون شك – من الآراء الضالة المناهضة لدين الإسلام فقد وجدت من الضرورة أن أذكر هنا ما يدل على ضلال من قال به واعتقده.

ومن تنبيه إلى بدايات ظهور هذه البدعة بين بعض الناس رجل فاضل من تابعي صحابة رسول الله ﷺ هو عبدالله بن زيد الجرمي المشهور بأبي قلابه، وكان ممن سمع الحديث الشريف عن أبي هريرة ومالك بن أنس ومعلق بن يسار وغيرهم. وقد قال أبو قلابه في شأن أولئك الذين لا يعتمدون بالحديث قولاً يعتبر شهادة ضدهم، فقد أجاب – يوماً – على سؤال سائل له عن أمثال هؤلاء، فقال: «إذا حدثت الرجل بالسنة فقل: دعنا من هذا، وهات كتاب الله، فاعلم أنه ضال».

وكان يسمى أمثال هذا الرجل الذي ضرب به المثل: أهل الأهواء، فهم يتبعون أهواءهم لا ما يأمر به الدين الحنيف وكان يطلق عليهم أيضاً اسم: أهل البذع، وكان يرى أن صاحب البدعة خارج عن الدين، وقد قال عنه: «ما ابتدع رجل بدعة إلا استحق السيف»، ذلك لأن المبتدع خارج عن الإسلام، ولو ادعى أنه مسلم.

ولقد قبض الله عز وجل حديث المصطفى ﷺ من يُعنى به ويحرص على تحصيل رواته حتى يستبعد منهم من فيه شك بأي صفة من الصفات، وفق معايير ثابتة وضعها علماء الحديث وضمونها علماً مستقلاً أطلقوا عليه اسم: علم مصطلح الحديث. ولئن كان المحدثون قبل الإمام البخاري يجمعون الأحاديث وينسبونها إلى رواها دون تدقيق في أحوال هؤلاء الرواة اعتماداً على أن الناس – في وقتهم – كانوا قريبين من عهد الرسالة، وبإمكانهم معرفة الخطأ والمصيب من الرواة فإن هذا الإمام، وهو في أوائل القرن الثالث الهجري، وجد أنه من المهم التدقيق وإخراج من فيه شك من السرواة والاقتصر في الأحاديث على الصحيح الموثوق بأنه ورد عن الرسول الكريم ﷺ، لذا فقد أطلق هذا الرجل الجليل على مجموعة الأحاديث التي جمعها اسم: الصحيح، وعرف باسم صحيح البخاري، وقد اعترف له علماء عصره بالدقة وصدق المنهج ومخافة الله في عمله.

ولقد كان الإمام مسلم بن الحجاج معاصراً للإمام البخاري وكان مثله مهتماً بجمع الصحيح من الحديث كثير الرحلة بين البلدان الإسلامية في سبيل ذلك وله كتاب مشابه لصحيح البخاري سماه: صحيح مسلم، ومما في عملها هذا قد قاما بخدمة دينهما، وصيانة حديث الرسول الكريم، لذا فإن الرجوع إلى هذين الكتابين عند التماس الحديث رجوع صائب، ونحن لا نذكر الجهود الأخرى التي بذلت كما بذل هذان الرجلان لكننا نرى عملهما قد جاء وفق شروط مشددة بحيث يؤخذ ما ورد فيهما بالتسليم.

هذا وكان تشابه هذين العليين واضحاً، فقد كان عدد صافي أحاديثهما 4 آلاف حديث لكل صحيح من هذين الصحيحين. ولأن الأحاديث التي وردت بالكتابين بلغت 1906 أحاديث. ولأن هذه الأحاديث متماثلة فقد جمعها الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى وشرحها، ونشرت في مرات منها الطبعة التي أصدرتها – مشكورة – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت.

لقد كان الشيخان البخاري ومسلم أحرص الناس على صحة الحديث، فنقلاه اعتماداً على رواية يوثق بهم، لم يجرب عليهم كذب، ولم تُر منهم غفلة، لذا فإن من نتيجة هذا الاهتمام أن اطمأن المسلمون إلى ما ورد في هذين الصحيحين، مع عدم إهمال غيرها من كتب الحديث الأخرى التي وضعت قبلها أو في عصرهما، علماً بأن المنهج الذي اتبعه هذان الشيخان كان أكثر دقة في تناول الأحاديث، وذلك لأن اهتمامهما كان كبيراً بمعرفة أحوال الرواة والتأكد من عدم وجود من لا يوثق به بينهم حتى يكون الحديث بعيداً عن الشك.

وهذا وحده يبين لنا مدى خطأ الذين يعتمدون في دينهم على القرآن الكريم وحده بحجة اختلاف الرواة، وهؤلاء نذكرهم بأمرين:

- ضرورة الأخذ بالحديث الشريف في العبادات وفي غيرها لقول رسول الله ﷺ: «تركت فيكم ما لا تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وسنتي».
- خذوا عني مناسككم.
- صلوا كما رأيتموني أصلي.
- قول الله عز وجل:

«وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا، واتقوا الله، إن الله شديد العقاب».

سورة الحشر، الآية رقم 7.

– إن علماء المسلمين لم يتركوا الذين يلقفون أحاديث ثم يقومون بنسبتها إلى رسول الله ﷺ، فنشأ نتيجة اهتمامهم هذا علم مصطلح الحديث الذي به يستطيع المشتغل بأحاديث رسول الله أن يدر ما التزم به العلماء في هذا الشأن، وقد صار هذا العلم مقياساً لصحة كل حديث، وصار معتمداً للدراسة بكليات الشريعة في العالم الإسلامي كله.

والى جانب ذلك، فقد ظهر علم له ارتباط